اسم المصدر: الجزيرة
التاريـــخ: 20-06-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 48 مسلسـل: 360 رقم القصاصة: 1

في ذكرى البيعة

الملك عبدالله... اختصار التنمية في أربع سنوات

الجـزيرة - فضل بن سعد البوعينين

تمضي السنون، وتبقى الإنجازات شـاهدة على حسن العمل. تُقاس الأمم بتقـدمها وحضارتها وإرثها الثابت الذي يمكن أن يكون منارة إشعاع للآخرين. وهل هناك أعظم من الحضـارة الإسلامية، في أرض الحـرمين التي انطلقت منها بشائر الهـدى لتُضيء الدُجى بمصابيح النور المضيء، وبشائر الخير الوفير.

نحن اليوم أمام حضارة جديدة تستمد قـوتها من الحضارة الإسلامية التي وجهت لخدمة الإسـلام والمسلمين، والعالم بأسره. حضارة بدأ في رسم خطوطهـا العريضة خادم الحرمين الشريفين الملك عـبدالله بن عبدالعزيز. إستراتيجـية متكاملة تهدف إلى إحداث نقلة حضارية تقـود المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة. إستراتيـجية تقوم على الثوابت الدينيـة، وتتطلع للاستفـادة من خبرات الآخريـن ممن حققوا النجـاح بعد أن نهلوا من معين الحضارة الإسلامـية الأولى. لا عجب أن تكون مكة والمدينة بداية غرس شجـرة التطوير المثمـرة. إستراتيـجية تطوير مكة المكرمـة، ونقلها إلى مـصاف المدن المتطورة بخطط طموحـة ورؤية شاملة تجمع بين روحـانية المكان، وعظمة المقـدسات، وشـموخ البنيـان الراسخ الذي تسـتحـقـه المدينة، وسكانهـا وزائروها من الحجـاج والمعتمرين. رعاية المدينة المقدسة، وزائريها، صـيانة لثوابت الأمة، وتعظيماً لمقدساتها، وهل هناك أعظم من خـدمة الحجاج والمـعتمرين لـيؤدوا نسكهم بروحانيـة وسلام؟.

خلال أربع سنوات مـضت، جعل الملك عبـدالله بن عبدالعـزيز، التنمية هاجسه الأول، فنجح في تحقيق أهداف كثيرة في مدة زمنية قصيرة. اخـتصر الملك عبدالله الزمن في تنمـية الوطن فـجاءت النتـائج مذهلة، وأينعت الثمـار قبل وقت قطافها. وازن الملك عـبدالـله بين التنمـية والقـيم الدينية، فـلا خيـر في تنمـية تقوض من أركان الثوابت التي لا يمكن الحـياد عنها مهما كانت الظروف.

حـقـقت المملكة خـلال أربع سنوات إنجازات ضخمة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الصحيـة، الاجتماعية، العمرانيـة، والتعليميـة، وغيرها من المجـالات الأخـرى. حـرص الملـك عـبـــدالله علـى سن القوانين، الأنظمة، وبناء دولة المؤســســـات، وأحـدث تغـيـيـرات جـذرية في القـــضـــاء، التـعـليم، والشؤون الإدارية الأخرى.

أولى الملك عـبـدالله عناية خـاصـة للاقـتـصـاد، على أسـاس أنه أحـد أهم جوانب الحـياة، ومن خلاله تتحـقق قوة الأمم، وكفايتها، ومسـتوى رفاهيتها، بل ربما يكون الأهـم على أســاس أنه المعين بعـد الله سبـحـانه وتعـالى في توفيـر الموارد التي يمكن من خـلالهـا تحـقـيق خطط البناء والتنمية في مـجالات الحياة، ومن هذا المنطلق نجـد أن خـادم الحـرمين الشـريفين الملك عـبـدالله بن عـبدالعـزيز يتعامل بحرفية وكفاءة مع كل ماله علاقة بالاقتـصاد الوطني من أجل بنـاء الوطن والمـواطن، وتحقيق تنمية الفرد والمجـتـمع بالرغم

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 20-06-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 48 مسلسـل: 360 رقم القصاصة: 2

من الأزمة الاقتصادية العالمية.

أثبتت الأشهر الماضية قدرته الفائقة على إدارة الأزمات الاقتصادية بحنكة وأناة، وبقلب مشفق محب لمواطنيه، حريص على مصالحهم ومهتم بالتخفيف عنهم. كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية عن سريرة الملك المحب لشعبه، الباذل للخير، المعين على الإصلاح من أجل مصلحة البشرية، والشعوب الفقيرة على وجه الخصوص.

الأزمة الاقتصادية العالمية قد تكون الباب الذي نلج منه إلى جانب مهم من إنجازات الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ذكرى البيعة المباركة. ترى كيف تعاملت المملكة مع الأزمة العالمية، وكيف استطاعت زيادة الإنفاق الحكومي، على الرغم من انهيار أسعار النفط، وبالتالي الاستمرار في تنفيذ مشروعات التنمية؟.

خطاب الشورى.. شفافية الموقف

لم تكن الأزمة الاقتصادية العالمية مفاجئة لكثير من الباحثين والمراقبين، والعاملين في قطاعات المال والاستثمار، فكثير من المختصين توقع حدوثها منذ زمن، بل هناك من توقع تفاصيلها الدقيقة ومراحل تطورها، ومصدرها الرئيس. إلا أن الحقيقة أن غالبية المختصين والمتنبئين بحدوث الأزمة لم يتوقعوا حجم الدمار الذي خلفته الأزمة الاقتصادية. قطعاً هناك الكثير من بارونات المال والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا على علم تام بسوء الوضع المالي الذي يعيشه القطاع المصرفي، شركات الاستثمار، والبنوك الاستثمارية على وجه الخصوص.

الأزمة المالية حدثت بسبب أزمة الرهون العقارية التي تفجرت مطلع العام 2007م حين فشل ملايين المقترضين لشراء المنازل والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية من تسديد ديونهم. ونتيجة لذلك التعثر تعرض القطاع المالي الأمريكي إلى هزة عنيفة امتدت في فترة زمنية بسيطة إلى قطاعات الاقتصاد الأمريكي. ثم امتدت بعد ذلك لتصل اقتصادات أوربا، وآسيا متسببة في سقوط كثير من المصارف والمؤسسات العالمية الضخمة.

حاولت أمريكا والدول الأوربية معالجة الموقف من خلال ضخ مئات المليارات من الدولارات في الأسواق المالية العالمية إلا أن خطط الإنقاذ لم تفلح، فزادت الأوضاع سوءاً، وتعمقت الأزمة، وأصبحت أزمة اقتصادية عالمية شاملة ذكرت العالم بأزمة (الكساد العظيم) في ثلاثينيات القرن الماضي.

شهر سبتمبر العام 2008م كان شهراً دامياً للأسواق العالمية، وكشف عن الترابط الوثيق بين اقتصاديات العالم. فالأزمة المالية ضربت السوق الأمريكية إلا أن تداعياتها أصابت جميع الدول دون استثناء، وهو ما أرغم الدول الصناعية الكبرى على الدخول بقوة لمعالجة الأزمة، وحماية اقتصادها بالدرجة الأولى. لم تفلح خطط الإنقاذ رغم مئات المليارات المنفقة والتي تحولت، فيما بعد، إلى تريليونات، في وقف تداعيات الأزمة.

السعودية جزء من العالم، تؤثر وتتأثر بمكوناته الأساسية، ولا يمكن القول بعدم تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية، على أساس أن تداعيات الأزمة لم تترك جزءاً في العالم دون تأثير. إلا أن السياسات الاقتصادية المتحفظة نسبياً، والتخطيط السليم للتعامل مع ميزانيات الأعوام الخمسة الماضية وفوائضها المالية، ساعد في تخفيف تداعيات الأزمة محلياً.

تحدث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن الأزمة العالمية في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشورى بقوله: (شهد العالم في الأشهر الأخيرة أزمة مالية حادة أعقبها صدمات اقتصادية عنيفة عانى منها الجميع. ولم تكن بلادكم بمنأى عن التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية. لذا باركت حكومتكم الجهود الدولية الرامية لمواجهة هذه الأزمة المالية، وضمن هذا التوجه شاركنا في اجتماع قمة العشرين الاقتصادية في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية بغية احتواء الأزمة المالية والتقليل من آثارها على الشعوب. ولقد كشفت هذه الأزمة عن بعض الجوانب السلبية، وعن الخلل الملحوظ في الرقابة على القطاعات المالية خصوصاً في المراكز المالية العالمية مما أدى إلى الانتشار السريع للأزمة وتفشي آثارها. كما أظهرت الأزمة أنه لا يمكن الاعتماد على آلية السوق في مفهومها التقليدي لتحقيق الاستقرار المالي العالمي مما أوجد حاجة ماسة لتطوير مؤسسات وأنظمة للرقابة على القطاعات المالية العالمية.

لقد انتهت مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي والمالي العالمي وبدأت مرحلة جديدة تتشكل ونأمل أن تتسم هذه المرحلة بالضوابط الموضوعية التي تحقق الاستقرار المالي، والأمن الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي لشعوب العالم. ومما يبعث على التفاؤل في الخروج من الأزمة الراهنة توفر الإرادة السياسية لقادة دول العالم – خصوصاً الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي – لاحتواء هذه الأزمة والحد من آثارها وما تم اتخاذه من إجراءات مالية دولية غير مسبوقة يعزز الثقة والاطمئنان في الخروج من هذه الأزمة ومن ثم استقرار أسواق المال العالمية وعودة النمو للاقتصاديات الدولية. ولقد ركزنا في رؤيتنا للأزمة المالية على أهمية أن تقوم الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية بمسؤولياتها الخاصة تجاه الدول النامية وبخاصة الفقيرة منها والتي عانت أكثر من غيرها من آثار الأزمة).

قوة الاقتصاد السعودي ومتانته، وارتفاع معدلات النمو فيه، وملاءة الدولة المالية، وتمتعها باحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، وقوة القطاع المصرفي وملاءته المميزة وكفاءة الرقابة المصرفية على البنوك، ساعدت، بفضل الله وبركته، على حماية الاقتصاد المحلي من آثار الأزمة العالمية المدمرة، وجعلت منه الملاذ الآمن للاستثمارات الداخلية والخارجية.

السياسة الحكيمة التي انتهجها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إدارة موارد الدولة، وبناء الاحتياطيات المالية الضخمة، وتخفيض الدين العام، وزيادة معدلات الإنفاق الحكومي على التنمية، مشروعات البنية التحتية على وجه الخصوص، ساعد في تخفيف آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني، فمرت بسلام، إلا من بعض التداعيات المقبولة في مثل هذه الأزمات الحادة.

القطاع المصرفي.. شهادة نجاح

أثبت القطاع المصرفي السعودي قدرته على تجاوز الأزمة العالمية في فترة زمنية قصيرة، وأثبت أيضاً أنه الملاذ الأمن للودائع والاستثمارات. إجراءات الحماية الرسمية، وأسلوب إدارة الأزمة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، أثمرت عن نتائج مميزة حمت، بفضل الله، المصارف السعودية مما تعرضت له القطاعات المصرفية العالمية. ولعلنا نشير إلى ترؤس خادم الحرمين الشريفين مجلس الاقتصاد الأعلى التي خصصت لمناقشة الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد السعودي. وتأكيدات الملك عبدالله على أن: (الاقتصاد السعودي يمر في الوقت الحاضر بمرحلة ازدهار ترتفع فيها معدلات النمو والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وأن مسيرة التنمية مستمرة. وبالرغم من عالمية الأزمة فإن أثرها في اقتصاد المملكة سيكون محدوداً – بإذن الله – بسبب النهضة الاقتصادية المحلية التي تعيشها المملكة، وسلامة الوضع المالي للبنوك المحلية).

تركيز المجلس الاقتصادي الأعلى على القطاع المصرفي الذي تمر في شرايينه جميع عمليات الاقتصاد، وهو القطاع الذي تعتمد عليه القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي سلامته سلامة القطاعات دون تحفظ، إنما هو تركيز شامل على جميع القطاعات الاقتصادية المعتمدة عليه.

قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى التي نصت على قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستمرار في متابعة البنوك السعودية والحرص على سلامتها وتوفير السيولة اللازمة لها عند الحاجة. ومتابعة القيود الموضوعة على توفير السيولة للبنوك واستمرار الحكومة في ضمان سلامة المصارف المحلية، والودائع المصرفية أدت إلى زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، وضمنت دوران السيولة في قطاعات الاقتصاد، والحؤول دون تعرضها للنقص، أو القصور في انسيابية الحركة. كما ساعدت في اتخاذ المؤسسة قرارات مؤثرة أدت إلى تجاوز البنوك تداعيات الأزمة العالمية خاصة فيما يتعلق بخفض سعر الإقراض، وخفض حجم ودائع البنوك النظامية لدى مؤسسة النقد. تلك الإجراءات انعكست على ربحية البنوك

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 20-06-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 48 مسلسـل: 360 رقم القصاصة: 3

وقـدرتها على الإقـراض. على الرغم من شح السيولة العـالمية فقد حـقق الائتمان المصرفي العام 8009 نمواً ملحوظاً وهو ما يدل على استمـرار النشاط الإقراضي وعدم تاثره بالأزمة العالمية.

قرارات المجلـس الاقتصـادي الأعلى، برئاسة خادم الحـرمين الشريفين، اكدت الثـقـة بالقطاع المـصـرفي، وبالتـالي الاقتـصاد الكلي على أسـاس أن دعم هذا القطاع وتحـقيـقه مـكاسب مالية يعني تحـسناً متـوقعاً في القطاعات الأخـرى وزيادة في معدلات الثقة.

يمكن القـول إن الأزمة الاقـتصـادية العالمية الحالية هـي أشد الأزمات العالمية منذ (الكسـاد الكبـير)، ورغـم التشـاؤم الكبير بمسـتقبل العالم الاقـتصادي، إلا انه يعـتقـد أن تاثيـرها على الاقـتصـاد السـعـودي كان مـحـدوداً، بفـضل الله وبركتـه، برغم انهيـار أسعـار النفط في الأسواق العـالمية. ربما كانت العـبرة في قـدرة الاقتـصاد على الخـروج من عنق الأزمة وولوج منطقة الاسـتقرار ومن ثم تحقيق النمو.

الاقتصاد السعودي، قياساً بالخطوات المتخذة لمعالجة تداعيات الأزمة، ما زال في منطقـة آمنة نسبيـا، وباستطاعـته البـقاء كذلك ولو امتدت الأزمة، لا قدر الله، إلى ما بعـد العام 2012م. الاحـتـياطات المالية الضخمة يمكن أن توفر للدولة موردا ثابتا وقت الأزمات، وهو أمـر أستبعـد الرجوع إليه خـصوصـاً مع ارتفاع أسعـار النفط. فالعجـز المتوقع في ميزانية العام الحالي يُعتقد بانه سيـتحول إلى فائض بإذن الله قـياسـا بمتوسط أسـعار النفط، وحـجم الإنتاج المحلي. وعلى اعـتبار أن الصـدمة الأولى في الأزمات عادة ما تكون الأعنف، والأكثر إرباكا، فيُفترض أن يكون النصف الثـاني من العام 8009 اكـثر اسـتقـرارا وانفراجاً، وهو المتوقع بإذن الله.

قد تنخـفض معدلات النمو عـما كانت عليه، إلا انه من المسـتبعد أن تتـحول إلى نسب نمو سلـبيـة، لا قـدر الله، ويمكن قراءة بـوادر المستقبل من خلال حـجم الإنفـاق الحكومي الـذي أعلن عنه خـادم الحـرمين الشـريفين الملك عـبدالله بن عبدالعـزيز في قمة العشـرين وأكد عليه أكـثـر من مـرة، المحـدد بـ400 مليـار دولار للخمس سنوات القادمة، وهو مبلغ ضخم يضـمن بإذن الله استمـرار النمو، وزيادة الإنتاجية، والمسـاهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية.

حكمة القائد واعتراف العالم

دفـعت الأزمة الاقـتصـادية العالميـة مـجمـوعة العـشريـن لعقـد قمـتين في غضون ستة أشهر، الأولى في واشنطن، والأخـرى في لندن. في القـمـتين كـانت مشـاركة خادم الحـرمين الشريفين الملك عبدالله لا فتة. أتت مشاركته، حفظه الله، في القمة للبحث في أسباب الأزمة العالمية وسبل معالجتها تتويجا للدور السعودي الرائد في تعـاملها مع القـضايا الدولـية، وتاكيـداً لقدراتهـا الاقتصـادية المؤثرة. السـعودية كـانت وما زالت العـامل المهم في اسـتـقـرار أسـواق النفط، وبرزت مـؤخرا كـواحـدة من الدول الفـاعلة في المساهمة بإصلاح النظام المالي العالمي.

عندمـا يزور رئيـس وزراء بريطانيـا غوردون براون السعـودية بحثا عن دعم صـندوق الـنـقـــد الـدولي، ودعـم الاقـتصـاديات المتـاثرة؛ ويسـعى نائب وزير الخـزانة الأمريكـي روبرت كـميت للحـصـــول على تطمـينـات سـعـودية للمسـاهمة في الجـهود الدوليـة المبذولة للسيـطرة على الأزمة المالية فـذاك يعني اعتـرافا دوليا بدورها الـفاعل والمهم في الاقـتصـاد العـالمي. القـيادة الحـكيمـة، وتعـاملهـا المسـؤول مع صـناعـة النفط وأسواقـها المتـحكمة فـي معدلات النـمو

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 20-06-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 48 مسلسـل: 360 رقم القصاصة: 4